

مصر والاتحاد الأوراسي نحو شراكة المستقبل (كازاخستان اليوم، نوفمبر 2019)

د. نورهان الشيخ*

يعد الاتحاد الأوراسي من التجمعات الاقتصادية الهامة والواعدة في منطقة أوراسيا، ويتضمن الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد بين أعضائه الخمس، روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرجيزستان. وتبلغ المساحة الإجمالية لدوله 20.2 مليون كم²، وهو سوق واسعة حيث يبلغ عدد سكانه حوالي 183 مليون نسمة. ويهدف إلى تعميق عملية التكامل بين دوله، بما في ذلك تشكيل أسواق مشتركة للغاز والنفط ومشتقاته. ورغم حداثة عهد الاتحاد الأوراسي، حيث بدأ العمل به مع دخول معاهدة تأسيسه حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يناير 2015، فإنه حظى باهتمام العديد من الدول، وأبدت نحو 50 دولة وتجمع اقتصادي رغبة واضحة للإنضمام إليه وبناء شراكات ومناطق تجارة حرة معه وفي مقدمتها مصر.

وهناك مقومات عدة تمثل قاعدة صلبة من المصالح المتبادلة للطرفين تدعم إطلاق الشراكة بين مصر ودول الاتحاد الأوراسي، أهمها كون مصر تمثل سوقاً كبيراً بالنسبة للدول أعضاء الاتحاد الأوراسي، ومحور رئيسي لصادراتهم للنفاذ لمختلف الأسواق الأفريقية والعربية والتكتلات الاقتصادية الأخرى التي ترتبط مصر معها باتفاقات تجارة حرة وما توفره من أفضلية لنفاذ السلع المصدرة من مصر ومنها دول الاتحاد الأوروبي ودول الميركسور في أمريكا اللاتينية. كما أن دول الاتحاد تمثل نافذة متميزة للصادرات المصرية بمنطقة وسط آسيا.

ويحظى طلب مصر بدعم واضح من الاتحاد الأوراسي ودوله، فقد أعرب رئيس المفوضية الاقتصادية للاتحاد الأوراسي، تيجران ساركسيان، في نوفمبر 2018 عن تقدير الاتحاد لمصر ولعلاقات التعاون البناء بين الجانبين، مشيراً إلى حرص الاتحاد الأوراسي على تعزيز هذه العلاقات والانطلاق بها إلى آفاق أرحب، ومؤكداً الحرص على بدء المفاوضات مع مصر للتوصل لاتفاق تجارة حرة بين الجانبين، خاصة في ضوء ما يلمسونه من تقدم على صعيد نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وكذلك ما تتمتع به مصر حالياً من استقرار.

* أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة، وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية.

كذلك، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على دعم بلاده لطلب مصر إنشاء منطقة للتجارة الحرة مع دول الاتحاد الجمركي الأوراسي. كما رحبت كازاخستان برغبة مصر في إبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، استنادًا إلى ثقتهما في أن اشتراك البلدين في هياكل التكامل المختلفة سوف يفتح آفاقًا جديدة لتطوير التعاون التجاري والاقتصادي. وتم تحديد المجالات الاقتصادية الواعدة التي يمكن التوصل إلى شراكة مفيدة للطرفين فيها، لتشمل الزراعة والصناعات الدوائية، والسياحة، والبنية التحتية، وصناعة المنسوجات، والأثاث ومواد البناء. كذلك، دعمت أرمينيا تطلع مصر لانتهاج المفاوضات الجارية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الاقتصادي الأوراسي خاصة أن القاهرة ستزيد من توطيد العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ولا سيما في ضوء رئاسة مصر الحالية للاتحاد الأفريقي.

وقد عبرت مصر عن رغبتها في تأسيس شراكة مع الاتحاد الأوراسي في عام 2015، وتم توقيع الإطار العام لاتفاقية الشراكة بين الجانبين في نوفمبر 2018، بحضور عمرو نصار، وزير التجارة والصناعة المصري، وفيرونیکا نيكشينيا وزيرة تجارة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. كما انتق الجانبين على عقد منتدى أعمال مشترك بين مصر ودول الاتحاد بشكل دوري لتعزيز علاقات الشراكة الاقتصادية والتجارية بين مجتمعي الأعمال بالجانبين.

ولاشك أن اتفاقية الشراكة ستسهم في دفع التعاون بين مصر والاتحاد الأوراسي في عدة محاور، أولها، مضاعفة حجم التبادل التجاري بينهما. وقد شهدت معدلات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأوراسي زيادة كبيرة خلال عام 2017، لتسجل 6 مليارات و786 مليون دولار منها 6 مليارات و241.9 مليون دولار واردات مصرية، و544.7 مليون دولار صادرات مصرية، أي إن الميزان التجاري يميل بوضوح لصالح الاتحاد الأوراسي. وتشير التوقعات إلى أن توقيع الاتفاقية بين الجانبين سيضاعف من حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد ليسجل 15.7 مليار دولار، كما يسهم في تحسين التوازن في الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات المصرية لدول الاتحاد إلى 1.9 مليار دولار. يدعم ذلك أن دول الاتحاد سوق هامة للصادرات المصرية وأبرزها السلع الزراعية والآلات والمعدات والمنتجات الدوائية، كما أن مصر سوق رحيبة لمنتجات دول الاتحاد وأهمها القمح والمعادن والصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية والسيارات والجرارات.

ثانيها تنمية الاستثمارات المشتركة بما يحقق المصلحة المتبادلة للطرفين، فالشراكة المصرية الأوراسية وضم مصر لمنطقة التجارة الحرة الخاصة بالاتحاد الأوراسي يسهم في دفع الاستثمار

المشترك بين الجانبين خاصة في ضوء تطوير البنية التحتية في مصر لاسيما في مجالات الغاز والكهرباء والطاقة والموانئ وشبكة الطرق الحديثة، ويسمح بإمكانية توافر فرص زيادة المشروعات الاستثمارية المشتركة في ضوء الدعم الفني الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد في مجالات حيوية بالنسبة لمصر بما في ذلك مجالات التجارة الإلكترونية وتطوير الاقتصاد الرقمي وغيرها. وتعمل مصر على تشجيع مجتمع الأعمال والشركات الصناعية من دول الاتحاد الأوراسي على زيادة استثماراتها في مصر خلال المرحلة المقبلة خاصة مع وجود عدد من المشروعات الضخمة بمصر حاليا والتي تمثل فرص استثمارية هائلة أمام المستثمرين من دول الاتحاد، ومنها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، والمنطقة الصناعية الروسية في مصر والذي يعد المشروع الأول لروسيا في الشرق الأوسط والقارة الأفريقية.

ولازالت المفاوضات جارية بين الطرفين لبلورة الصياغة النهائية للاتفاقية، وقد جرت فعاليات الجولة الثالثة لمفاوضات إبرام اتفاق التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوراسي خلال الفترة 8-10 أكتوبر 2019، وبحث الاجتماع موضوعات التجارة في السلع، وقواعد المنشأ، والمعالجات التجارية وتسهيل التجارة بالإضافة إلى موضوعي الصحة والصحة النباتية وكذا العوائق الفنية أمام التجارة. وكانت فعاليات الجولة الأولى من مفاوضات الاتفاق قد عُقدت في يناير 2019 بالقاهرة، بمشاركة نحو 90 من الخبراء الفنيين والمسؤولين الحكوميين من الجانبين، منهم 50 خبير عن الجانب الأوراسي، وتناولت بحث حرير تجارة السلع، والتعاون في مجال إدارة الجمارك، والتدابير الصحية، والتجارة الإلكترونية، فضلاً عن المنافسة والتعاون القطاعي. أما الجولة الثانية فقد عُقدت في موسكو خلال شهر أبريل الماضي وركزت على بحث التعاون الجمركي، وحقوق الملكية الفكرية، والمنافسة ومكافحة الاحتكار، والتعاون في مجال الاستثمار.

وعلى هامش الاجتماع تم عقد معرضا صناعيا دوليا في مصر تحت اسم "الأسبوع الصناعي الكبير"، خلال الفترة من 8-10 أكتوبر، نظمه مجموعة فورميكا الروسية، وضم قطاعات الصناعات الهندسية، الخدمات الإلكترونية، وأنظمة وتكنولوجيا الطاقة، ومعدات والآت البناء، والطاقة النووية، وتشكيل المعادن، والنقل، والتعدين. بهدف الاستفادة من وجود طلب كبير على المنتجات الصناعية والتكنولوجيا في مصر، بالإضافة إلى إمكانية قيام عدد من الشركات باتخاذ مصر كنقطة HUB للعمل في عدد من الدول العربية والإفريقية الأخرى. وشارك فيه عدد من كبرى الشركات الروسية والبيلاروسية. وفي إطار حرص وزراء ومسؤولي دول الاتحاد الأوراسي على الاستفادة من انعقاد تلك الفعاليات في مصر، عقد وزراء مجلس السياسات الصناعية بالاتحاد اجتماع للمجلس على هامش فعاليات المعرض، شارك فيه وزير الصناعة والتجارة الروسى، ونائب رئيس وزراء كازاخستان، ووزير الصناعة وتنمية البنية التحتية في

كازاخستان، وعضو مجلس الادارة ووزير الصناعة والمنتجات الزراعية المصنعة في الاتحاد الأوراسي، ووزير الصناعة في بيلاروسيا، ووزير الاقتصاد في أرمينيا، ورئيس اللجنة الوطنية للصناعة والطاقة والترية في جمهورية قيرجيزستان.

من المنتظر أن يتم توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوراسي عقب انتهاء جولة المفاوضات الرابعة والأخيرة خلال العام القادم، عام 2020، لتفتح بذلك آفاق رحبة للتعاون بين الطرفين، وبناء شراكات متعددة أوراسية عربية أفريقية تعزز التنمية وتطلعات الشعوب لحياة أفضل.